

يمنع الإصدار العام، أو نشر، أو توزيع هذا الإعلان لأي سبب، كلياً أو جزئياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الولايات المتحدة أو كندا أو اليابان أو أستراليا أو أفريقيا الجنوبية أو أي دولة أخرى يكون فيها نشر أو توزيع أو الإصدار العام لهذا الإعلان غير قانوني بموجب قوانين تلك الدولة.

يرجى مراجعة الاشعار المهم في آخر هذا الإعلان. لا يمثل هذا الإعلان طرحاً لأي من الأوراق المالية المشار إليها في الإعلان.

صندوق الاستثمارات العامة يعلن عن إطلاق عملية بناء سجل الأوامر المسرّع لبيع جزء من حصته في شركة مجموعة تداول السعودية القابضة

المملكة العربية السعودية، الرياض، ٢٠٢٢/١١/١٠م – أعلن صندوق الاستثمارات العامة ("الصندوق" أو "المساهم البائع") اليوم عن بدء عملية بناء سجل الأوامر المسرّع ("الطرح") لبيع جزء من حصته في شركة مجموعة تداول السعودية القابضة أو ("تداول" أو "الشركة").

أهم تفاصيل الطرح

- يعتزم الصندوق بيع ١٢,٠٠٠,٠٠٠ سهم في شركة مجموعة تداول السعودية القابضة والتي تمثل ١٠% من إجمالي رأس مال الشركة ("أسهم الطرح") إلى فئة المستثمرين من المؤسسات.
- سوف يتم تحديد سعر السهم ("سعر الطرح") من خلال عملية بناء سجل الأوامر المسرّع التي ستبدأ فوراً، وسيتم الإعلان عن نتائج الطرح في يوم الجمعة ١١ نوفمبر ٢٠٢٢م.
- سيتم تنفيذ عملية البيع من خلال الصفقات المتفاوض عليها (Negotiated Deals) خارج نطاق السوق يوم الأحد ١٣ نوفمبر ٢٠٢٢م قبل افتتاح السوق، وفقاً لآلية الصفقات المتفاوض عليها المنصوص عليها في إجراءات التداول والعضوية الصادرة عن تداول السعودية.
- ستتم عملية الطرح للمستثمرين من المؤسسات في المملكة العربية السعودية، والمستثمرين من المؤسسات الأجنبية المؤهلة وفقاً للقواعد المنظمة لاستثمار المؤسسات المالية الأجنبية المؤهلة في الأوراق المالية المدرجة، والمستفيدين (من المؤسسات) من اتفاقيات المبادلة المبرمة (SWAP Agreements) مع مؤسسة سوق مالية مرخص لها وفق شروط وأحكام اتفاقيات المبادلة من قبل هيئة السوق المالية لشراء وتداول الأسهم في تداول السعودية نيابة عن هؤلاء المستفيدين، بالإضافة إلى المستثمرين من المؤسسات من دول مجلس التعاون الخليجي (بما في ذلك الشركات والصناديق). وفقاً لذلك، سيتم طرح الأسهم على بعض المستثمرين من المؤسسات المتواجدين خارج الولايات المتحدة الأمريكية وفقاً للائحة "إس" (Regulation S) الصادرة بموجب قانون الأوراق المالية الأمريكي لعام ١٩٣٣م، وتعديلاته.
- تخضع الأسهم المتبقية في شركة مجموعة تداول السعودية القابضة المملوكة من قبل الصندوق إلى فترة حظر لمدة ٩٠ يوماً.
- لن تحصل الشركة على أي متحصلات من الطرح، ولن يكون لعملية الطرح أي تخفيض في ملكية المساهمين الآخرين في الشركة.
- يتماشى الطرح مع استراتيجية الصندوق لإعادة تدوير رأس المال والاستثمار في تطوير قطاعات جديدة وواعدة في الاقتصاد المحلي.
- تم تعيين شركة إتش إس بي سي العربية السعودية وشركة مورغان ستانلي السعودية كمنسقين عالميين مشتركين للمساهم البائع، ومجتمعين مع شركة الراجحي المالية كمديري سجل اكتتاب المؤسسات للمساهم البائع.

-انتهى-

للاستفسارات:

صندوق الاستثمارات العامة	فتزيري جلودر هيرينج
عبدالله عبدالغني	حازم عسليه
رقم الهاتف: +966 50 776 1029	رقم الهاتف: +971 50 572 9648
aabdulghani@pif.gov.sa	Hazem.Assalieh@fgsglobal.com

نبذة عن صندوق الاستثمارات العامة

صندوق الاستثمارات العامة هو أحد أكبر صناديق الثروة السيادية في العالم وأكثرها تأثيراً، ويرأس مجلس إدارته صاحب السمو الملكي ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رئيس مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة - حفظه الله-، فمنذ عام ٢٠١٥ تم إعادة تشكيل مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة وربطه بمجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، كما يقوم الصندوق بدور رائد في دفع عجلة تحول الاقتصاد السعودي وتنويعه، إلى جانب إسهامه في تشكيل ملامح مستقبل الاقتصاد العالمي، وقد أسس الصندوق ٥٨ شركة منذ عام ٢٠١٧، إلى جانب خلق أكثر من ٥٠٠ ألف وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر حتى نهاية عام ٢٠٢١.

ويعمل الصندوق على بناء محفظة متنوعة عبر دخوله في فرص استثمارية جذابة وطويلة المدى في ١٣ قطاعاً استراتيجياً على المستويين المحلي والدولي، حيث تهدف استراتيجية الصندوق بحسب برنامج صندوق الاستثمارات العامة ٢٠٢١-٢٠٢٥ - أحد برامج تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠؛ إلى تمكين العديد من القطاعات الواعدة والمساهمة في زيادة المحتوى المحلي عبر إيجاد شراكات مع القطاع الخاص، إضافةً إلى ضخ ما لا يقل عن ١٥٠ مليار ريال سنوياً في الاقتصاد المحلي، كما يعمل على نقل التقنيات وتوطين المعرفة؛ لبناء اقتصاد مزدهر ومستدام في المملكة، وبصفته الذراع الاستثماري للمملكة؛ عمل الصندوق على الدخول في استثمارات مميزة وبناء تحالفات وشراكات استراتيجية مع العديد من المؤسسات والجهات العالمية المرموقة؛ مما يسهم في تحقيق قيمة حقيقية طويلة المدى للمملكة تنسجم مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، كما ابتكر صندوق الاستثمارات العامة نموذج حوكمة تشغيلي يبرز مهمته وأهدافه الرئيسية الموكلة إليه، والتي تتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة، حيث يعزز تطبيق هذا النموذج مستوى الشفافية والفعالية في اتخاذ القرار والتقدم في المستقبل.

ملاحظات للمحررين:

للمزيد من المعلومات عن الصندوق، الرجاء زيارة: www.pif.gov.sa

للتواصل الإعلامي: media@pif.gov.sa

إشعار مهم

هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه مقيدة وغير مخصصة للنشر أو التوزيع، كلياً أو جزئياً، بشكل مباشر أو غير مباشر، في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أستراليا، أو كندا، أو جمهورية جنوب أفريقيا، أو اليابان أو أي دولة أخرى يكون فيها هذا النشر أو التوزيع غير قانوني.

قد يكون توزيع هذا الإعلان محظوراً بموجب قوانين بعض الدول وعلى الأشخاص الذين يقع في حوزتهم أي مستند أو معلومات أخرى مشار إليها في هذا الإعلان أن يحيطوا أنفسهم علماً بأي قيود من هذا القبيل وأن يلتزموا بها، حيث إن عدم الامتثال لتلك القيود قد يعد انتهاكاً لقوانين الأوراق المالية المعمول بها في أي دولة تطبق تلك القيود.

لا يمثل هذا الإعلان طرْحاً عاماً للأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية. لم ولن يتم تسجيل الأوراق المالية المشار إليها أعلاه وفقاً لقانون الولايات المتحدة للأوراق المالية لعام ١٩٣٣ م، بصيغته المعدلة ("قانون الأوراق المالية") أو وفقاً لقوانين الأوراق المالية لأي ولاية أو تقسيم إداري آخر في الولايات المتحدة الأمريكية، كما لا يسمح بطرحها أو بيعها بشكل مباشر أو غير مباشر داخل الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء ما يتفق مع الإعفاء من شروط التسجيل وفق قانون الأوراق المالية وقوانين الأوراق المالية السارية في الولايات المتحدة الأمريكية، أو أي ولاية أو تقسيم إداري آخر في الولايات المتحدة الأمريكية، أو في معاملة غير خاضعة لتلك الشروط. لم يتم تسجيل أسهم الطرح ولا يوجد أي نية لتسجيل أسهم الطرح بموجب قانون الأوراق المالية أو أي قوانين تابعة لولاية في الولايات المتحدة الأمريكية وكما أنه لا يوجد أي نية للقيام بطرح عام لأي أوراق مالية في الولايات المتحدة الأمريكية. لن يتم توزيع نسخ من هذا الإعلان ولا يجوز توزيعها أو إعادة توجيهها أو إرسالها بأي صورة أخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

لا يمثل هذا الإعلان عرضاً لبيع أسهم الطرح أو دعوة لشراؤها من قبل أي شخص في الولايات المتحدة أو أستراليا أو كندا، أو جنوب أفريقيا أو اليابان أو في أي دولة يكون فيها هذا العرض أو الدعوة غير قانوني. وإن عرض وبيع الأسهم المشار إليها في الإعلان لم ولن يتم تسجيلها بموجب قوانين الأوراق المالية المعمول بها في أستراليا أو كندا، أو جنوب أفريقيا أو اليابان. ومع مراعاة بعض الاستثناءات، لا يجوز طرح أو بيع الأسهم المشار إليها في هذا الإعلان في أستراليا، أو كندا، أو جنوب أفريقيا، أو اليابان أو لأي مواطن أو مقيم في أستراليا، أو كندا أو جنوب أفريقيا، أو اليابان. وجدير بالذكر أنه لن يتم إجراء أي طرح عام للأسهم في أستراليا، أو كندا، أو جنوب أفريقيا، أو اليابان.

وبالنسبة لدول المنطقة الاقتصادية الأوروبية (يتم تعريف كل دولة من دول المنطقة الاقتصادية الأوروبية بـ "دولة معنية")، فإن هذا الإعلان والمعلومات الواردة فيه موجه فقط "للمستثمرين المؤهلين" وفقاً للمعنى المقصود في لائحة الاتحاد الأوروبي ٢٠١٧ / ١١٢٩ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ ١٤ يونيو ٢٠١٧ بخصوص نشرة الإصدار التي يجب نشرها عندما يتم عرض الأوراق المالية للجمهور أو يتم إدراجها في سوق منظمة، والتي قام بإلغاء التوجيه EC/٧١/٢٠٠٣ (ويشار إليه مع أي لوائح تنفيذية أو تفويضية ذات صلة بـ "لوائح نشرة الإصدار"). لن يتم عرض الأوراق المالية المشار إليها في هذا الإعلان للجمهور في أي دولة معنية وهي متاحة للمستثمرين المؤهلين فقط. لا يجوز للأشخاص من غير المستثمرين المؤهلين اتخاذ أي إجراءات بناءً على هذا الإعلان وكما لا يجوز الاعتماد عليه من قبلهم.

وبالنسبة للمملكة المتحدة، فلا يوزع هذا الإعلان أو أي مواد أخرى تتعلق بالأوراق المالية الموصوفة في هذا الإعلان ولا يوجّه فيها سوى للأشخاص الذين يعدون "مستثمرين مؤهلين" (وفقاً للمعنى المقصود به في لوائح نشرة الإصدار والتي تشكل جزءاً من قوانين المملكة المتحدة بموجب قانون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي ٢٠١٨) وهم (١) الأشخاص الذين يحظون بخبرة مهنية في الأمور المتعلقة بالاستثمارات والذين يخضعون لتعريف "المستثمرون الخبراء" حسب الفقرة ٥ من المادة ١٩ من نظام الأسواق والخدمات المالية ٢٠٠٠ (الترويج المالي)، الأمر الصادر بتاريخ ٢٠٠٥ بصيغته المعدلة ("الأمر")، أو (٢) الكيانات ذات الملاءة المالية العالية حسب الفقرة (٢) (أ) إلى (د) من المادة ٤٩ من الأمر، أو (٣) هم خارج المملكة المتحدة أو (٤) الأشخاص الآخرين يسمح قانوننا بالتواصل معهم بخصوص دعوتهم للمشاركة في نشاط استثماري (حسب ما تم تعريفه في القسم ٢١ من نظام الأسواق والخدمات المالية)، (ويشار إليهم مجتمعين بـ "الأشخاص ذوي الصلة"). هذا الإعلان موجه للأشخاص ذوي الصلة فقط ولا يجوز الاعتماد على هذا الإعلان أو التصرف بناءً عليه من قبل أشخاص ليسوا من ضمن الأشخاص ذوي الصلة. لم ولن يتم إعداد نشرة إصدار أو وثيقة طرح فيما يتعلق بالطرح. يجب ألا يتم اتخاذ أي قرار استثماري لشراء الأوراق

المالية في الطرح إلا على أساس المعلومات المتاحة للجمهور فقط. إن هذه المعلومات ليست مسؤولية المساهم البائع أو مديري سجل اكتتاب المؤسسات أو شركاتهم التابعة، وكما لم يتم التحقق من هذه المعلومات بشكل مستقل من قبلهم.

وينبغي الالتفات إلى أن شراء الأسهم التي يرتبط بها هذا الإعلان قد يعرض المستثمر لمخاطر كبيرة تتمثل في فقدان المبلغ المستثمر بالكامل. لذا ينبغي على الأشخاص الذين يفكرون في الاستثمار الرجوع على مستشار استثمار أو إلى شخص مرخص له متخصص في تقديم الاستشارات بشأن تلك الاستثمارات.

لا يمثل هذا الإعلان وثيقة طرح لأغراض قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة ولا يجب تفسيره على أنه وثيقة طرح. ولا تتحمل الهيئة ولا شركة تداول السعودية أي مسؤولية عن محتويات هذا الإعلان، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقته أو اكتماله، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه النشرة أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

يعمل مديري سجل اكتتاب المؤسسات لصالح المساهم البائع فقط فيما يتعلق بالطرح، ولن يتحمل أي منهم المسؤولية تجاه أي شخص غير المساهم البائع عن تقديم وسائل الحماية المكفولة لعملائهم المعنيين، كما لن يتحمل أي منهم المسؤولية عن تقديم أي استشارات فيما يتعلق بالطرح أو أي أمر آخر مشار إليه في هذا الإعلان.

لا يقبل أي من مديري سجل اكتتاب المؤسسات أو أي من تابعيهم أو أي من مديريهم أو مسؤوليهم أو موظفيهم أو مستشاريهم أو وكلائهم أية مسؤولية على الإطلاق، كما لا يقدم أي تعهد أو ضمان صريح أو ضمني بشأن صحة المعلومات الواردة في هذا الإعلان أو دقتها أو استيفائها أو صدقها (أو بشأن ما إذا كان قد تم إغفال أي معلومات من الإعلان) أو أي معلومات أخرى ترتبط بالشركة أو عن أية خسارة تنشأ عن أي استخدام لهذا الإعلان أو أي من محتوياته أو تنشأ من وجه آخر فيما يتصل بما سلف بيانه.